

تجربة حماس في فكّ الحصار

وائل سعد⁸⁴

أولاً: الحصار:

تعرضت حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها الحكومة العاشرة لحصار سياسي واقتصادي شديد، هدف إلى إفشال تجربتها الأولى في الحكم. وعلى خلاف ما كانت تتوقع حركة حماس فقد شاركت أطراف عربية وفلسطينية في حصار الحكومة، إلى جانب الحصار الاسرائيلي والدولي.

على الصعيد الفلسطيني:

ظهرت بوادر الحصار الفلسطيني الداخلي، من خلال مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، استهدفت في مجملها إضعاف حماس، ووضع العراقيل في وجهها، وإزالة الشروط الموضوعية المتاحة لإنجاح عمل حكومتها. وقد ظهرت البوادر الأولى لذلك عند رفض فتح المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع حماس، ما لم تعترف حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وما لم تلتزم بقرارات الشرعية الدولية وبالمبادرة العربية، وبالاتفاقيات الموقعة بين السلطة و"إسرائيل"، التي تعترف أصلاً بـ "إسرائيل". وكان هذا يعني من الناحية العملية أن تتنازل حماس عن خطها السياسي، وتتجاوب مع أحد الشروط الدولية التي وضعتها الرباعية و"إسرائيل"، وهو ما لم يكن ممكناً.

ومن جهة أخرى، تبنت الرئاسة الفلسطينية وفتح إجراءات نزع صلاحيات الحكومة الفلسطينية، فقد قام المجلس التشريعي، المنتهية ولايته، والمسيطر عليه من قبل فتح بعقد جلسة صادق فيها على مراسيم رئاسية وتعديلات تمنح الرئيس عباس حق تعيين رئيس وقضاة المحكمة الدستورية، وتعيين رئيس ديوان الموظفين⁸⁵،

⁸⁴ باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

⁸⁵ الحياة، 2006/2/14.

وغيرها من الصلاحيات التي اتخذت بطريقة كيدية من مجلس كان يقوم بجلسة وداعية، بعد انتخاب المجلس الجديد، وكان لديه قبل ذلك فرصة عشر سنوات كاملة لاتخاذ ما يشاء من قرارات. كما قام الرئيس عباس بنقل مهمة الشؤون الخارجية من وزارة الخارجية، التابعة للسلطة الفلسطينية، إلى الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن كان هو نفسه قد سلمها للخارجية قبل ذلك بحوالي ثلاثة أشهر، وهو ما حرم حكومة حماس من التواصل مع السفراء وتنفيذ سياستها الخارجية أو بناء علاقات خارجية. وأصدر الرئيس عباس مرسوماً يضع كل الأجهزة الإعلامية التابعة للسلطة تحت الإشراف المباشر للرئاسة. وعلى الصعيد الأمني أصدر الرئيس عباس مرسوماً ألحق بموجبه إدارة المعابر بمؤسسة الرئاسة، كما قام بتعيين رشيد أبو شباك مديراً عاماً للأمن الداخلي، ومشرفاً على الأمن الوقائي، والدفاع المدني والشرطة، وهي الأجهزة التي تتبع لوزارة الداخلية⁸⁶. وعملياً فإن حكومة حماس مُنعت من ممارسة صلاحياتها في مجال الأمن، وتمّ إغلاق المؤسسات الأمنية في وجهها، سواء من ناحية إصدار الأوامر، أو تنفيذ السياسات، أو التعيينات، أو مكافحة الفساد داخلها، بل وتمّ تحريض الأجهزة الأمنية للقيام بالمظاهرات وخلخلة الأوضاع الأمنية في الساحة. كما يسجل على الرئيس الفلسطيني أنه طوال فترة الحكومة العاشرة، بل حتى بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لم يقيم باصطحاب رئيس وزرائه إسماعيل هنية معه في جولاته العديدة، أو أي من وزراء حماس سواء إلى الدول الأوروبية أو العربية، وهو ما يعني عملياً أنه كان يشارك في حصار وعزل الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس. فضلاً عما تسرّب من توجيهات لكوادر حركة فتح في الوزارات والسفراء في الخارج بعدم التعاون مع الحكومة الجديدة.

على الصعيد الاقتصادي قامت الرئاسة الفلسطينية باستغلال الحصار الاقتصادي المفروض على الحكومة، فعملت على تسييس أزمة الرواتب، وعلى الرغم من الاتفاق بين الحكومة والرئاسة على تحويل أموال المساعدات إلى حساب الرئيس عباس، إلا أن الرئاسة لم تتعاون في صرف رواتب الموظفين على الرغم من تحويل مبالغ ضخمة لحساب الرئاسة الفلسطينية، والتي قدّرها وزير شؤون اللاجئين، في الحكومة العاشرة عاطف عدوان، بنحو 300 مليون دولار⁸⁷، ولكن رئيس ديوان الرئاسة

⁸⁶ جريدة السفير، بيروت، والحياة، 15، 22-23/2/2006.

⁸⁷ المركز الفلسطيني للإعلام، 24/9/2006.

د. رفيق الحسيني ردّ على عدوان بأن هذا المبلغ قدّمته الحكومة الكويتية والمملكة العربية السعودية من أجل مشاريع تنموية⁸⁸. لكن الحسيني لم يوضح طبيعة هذه المشاريع، ولماذا لم تحوّل هذه الأموال إلى الحكومة التي هي جهة التنفيذ. كما إن خضوع البنوك الفلسطينية للابتزاز الأمريكي، ووقف التعامل مع الحكومة فرض حصاراً قاسياً على مؤسسات الحكومة الفلسطينية.

وفي مجمل ما تعرضت له حركة حماس من حصار داخلي، وما قامت به حركة فتح من تحالفات داخلية وخارجية؛ لإفشال حكومة حماس، علق الكاتب اللبناني الكبير صاحب جريدة السفير طلال سلمان في 20/6/2007، بقوله:

ومن الإنصاف لحماس القول: إن قيادة فتح لم تستطع أن تقبل نتائج الانتخابات، وقد وجدت دول العالم جمعاء تحرّضها على رفض الشراكة مع حماس، فخضعت للابتزاز الإسرائيلي، وقدمت المزيد من التنازلات الجوهرية، حتى لقد بدا في لحظة وكأنها حالفت السفاح أرييل شارون، ومن بعده إيهود أولمرت، ومن خلفهما الإدارة الأميركية، ضدّ حماس... وإلى جهنم الانتخابات والأصوات والديموقراطية!

كانت الكيدية تحكم مسلك سلطة فتح، ومعها الارتباطات والتعهدات التي تورّط في إعطائها أو اندفع إليها محمود عباس مع الإسرائيليين، أساساً، ومع الإدارة الأميركية التي أغرقته بالمدائح والوعود وإغراء المساعدات، إذا ما قطع مع حماس، وانقلب عليها مستفيداً من التأييد العربي (بالإجماع!!) والدولي (بما يشبه الإجماع)، الذي اتخذ في لحظات محددة شكل التحريض على الحرب الأهلية...

ولعل مقاطعة محمود عباس حكومته، والحجر عليها، وحجب المساعدات، التي كانت تأتي للسلطة عنها، ورفض مطالبتها بالشراكة، سواء بالقرار السياسي أو بالإجراءات والتعيينات الأمنية، قد دفعت بحماس إلى إقامة سلطة ظل حيث تقدر، أي في غزة⁸⁹.

ويشار إلى أن الكاتب طلال سلمان كان قد انتقد أيضاً بحدة حركة حماس، إثر سيطرتها على قطاع غزة.

⁸⁸ الحياة، 2006/9/29.

⁸⁹ انظر: طلال سلمان، "انقلابان على فلسطين"، في السفير، 2007/6/20.

على الصعيد الإسرائيلي:

رفضت "إسرائيل" مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية إلا بعد تطويعها ونزع أسلحتها. وكانت "إسرائيل" تنظر بعين القلق إلى النتائج التي حققتها حماس في الانتخابات البلدية في سنة 2005. وقد شكل فوز حماس في الانتخابات التشريعية زلزالاً هزّ الكيان الإسرائيلي بأسره. فسعت "إسرائيل"، منذ اللحظة الأولى لتشكيل الحكومة العاشرة بقيادة حركة حماس، إلى محاصرتها سياسياً، فقد عدّ الكيان الإسرائيلي حكومة حماس سلطة معادية، كما عدّ وزراء الحكومة الجديدة أهدافاً شرعية⁹⁰. ومنعت "إسرائيل" انتقال الوزراء والنواب التابعين لحماس من غزة إلى الضفة أو العكس، كما قادت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني حملة دبلوماسية لمحاصرة الحكومة الجديدة ولتسويق شروطها، فعممت ليفني على جميع سفرائها، وقالت بأن "إسرائيل لن تجري أي اتصال مع الحكومة، طالما لم تعترف [حماس] بإسرائيل، وتتنازل عن العنف والإرهاب، وتنزع الأسلحة من المنظمات الإرهابية، وتوافق على الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها بين إسرائيل والسلطة"⁹¹، هذه الشروط الإسرائيلية أصبحت فيما بعد المعيار الدولي للتعامل مع حركة حماس، بعد أن تبنتها أمريكا وباقي أعضاء الرباعية. ومن جهة أخرى شنت القوات الإسرائيلية حملة عسكرية لتقويض الحكومة التي تقودها حماس، فاعتقلت 39 نائباً من حماس⁹²، إضافة إلى اعتقال نائب رئيس الوزراء ناصر الدين الشاعر أكثر من مرة، واعتقال رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك، مما أعاق عمل الحكومة والمجلس التشريعي أيضاً.

لم يقتصر الحصار الإسرائيلي على الجانب السياسي فقط، بل لعبت "إسرائيل" دوراً كبيراً في محاصرة الشعب الفلسطيني وحكومته اقتصادياً، فقد أوقفت دفع مستحقات الضرائب التي تقدر بنحو 60 مليون دولار شهرياً، أي أنها حرمت الحكومة من نحو 700 مليون دولار مستحقة للفلسطينيين، بينما لم يزد صافي الإيرادات المحلية للحكومة خلال سنة 2006 عن 352 مليون دولار تقريباً، واعتمدت في باقي ميزانيتها على الدعم والتمويل الخارجي. كما أجبرت "إسرائيل" البنوك الإسرائيلية

⁹⁰ موقع عرب 48، 2006/3/31.

⁹¹ عرب 48، 2006/1/31، انظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=34523>

⁹² أمين، 2007/7/7.

على وقف التعامل مع البنوك الفلسطينية⁹³، وطالبت المجتمع الدولي بوقف تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، بالإضافة إلى التضييق على العمال الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل"، كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى الاستغلال البشع لعملية تحكّمها، بوصفها قوة احتلال، بالمنافذ البرية والبحرية والجوية؛ فقامت بإغلاق المعابر، ووضع الفلسطينيين في سجن كبير، وتحكمت بتوقيت عمل المعابر، وبكمية ونوعية البضائع التي تدخل من الأراضي الفلسطينية وتخرج منها. وعلى سبيل المثال فإنه حسب تقرير أعدّه ماهر الطّبّاع، مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية الفلسطينية، حول إغلاق المعابر في قطاع غزة في الفترة من 2006/6/25 وحتى 2007/7/31؛ فإنه من أصل 402 يوماً، أُغلق معبر بيت حانون (إيرز) لمدة 324 يوماً إغلاقاً كلياً، وأغلق معبر رفح لمدة 307 أيام إغلاقاً كلياً، ولمدة 68 يوماً أخرى إغلاقاً جزئياً، وأغلق معبر المنطار (كارني) لمدة 116 يوماً إغلاقاً كلياً، ولمدة 119 يوماً أخرى إغلاقاً جزئياً، وأغلق معبر كرم أبو سالم لمدة 297 يوماً إغلاقاً كلياً⁹⁴.

على الصعيد العربي:

تعاملت المواقف العربية بشكل عام على أساس احترام نتائج الانتخابات التي فازت فيها حماس، والتي رأت أنها تعكس رغبة الشعب الفلسطيني وإرادته⁹⁵، ولكن ذلك لم يحل دون ممارسة الضغوط على حماس لقبول الشروط الدولية. وبشكل عام، فإن معظم الدول العربية والإسلامية إن لم تمارس الحصار المباشر على الحكومة الفلسطينية، إلا أنها لم تسهم في رفعه. وهناك حقيقة لا بدّ من الإشارة إليها، وهي أن للعديد من هذه الدول مخاوفها وشكوكها تجاه الحركات الإسلامية، حيث تنظر إليها باعتبارها عنصر عدم استقرار في بلادها؛ ولذلك نظرت إلى حماس بعين حذرة، وجاء فوزها في الانتخابات، وتشكيلها الحكومة إشارة لتلك الحكومات على مدى شعبية الحركة الإسلامية في الشارع العربي والإسلامي. لم يمنع انفتاح حركة حماس على الحكومات العربية والإسلامية، من توتر الأوضاع مع بعض هذه الأنظمة. فلم تكن مصر، التي أصيبت بالصدمة، سعيدة

⁹³ جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2006/4/6.

⁹⁴ إغلاق معابر قطاع غزة بين العقاب الجماعي والتخبط السياسي، وكالة فلسطين برس، 2007/8/1.

⁹⁵ الغد، 2006/1/28.

بفوز حماس، غير أنها لم تقطع كل خيوطها معها، حتى تتمكن من الاستمرار في لعب دورها في القضية الفلسطينية، وحتى تقوم بممارسة بعض الضغوط على الحكومة بما يتوافق مع خطها السياسي والمسار العام للتسوية، فقد أطلقت مصر منذ اللحظة الأولى لفوز حركة حماس تلميحات بضرورة التزام حكومة حماس بالعمل وفق إطار اتفاقيات أوسلو، وخارطة الطريق، ومبدأ حل الدولتين⁹⁶، وبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية، قامت الحكومة المصرية ببعض التصرفات فسرت على أنها مشاركة في الحصار، ففي نيسان/ أبريل 2006 اعتذر وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط عن لقاء وزير الخارجية محمود الزهار معللاً ذلك بوجود ارتباطات لديهم⁹⁷.

أما الأردن، فقد كانت علاقته متوترة أصلاً مع حركة حماس، وزاد من توترها اتهام الحكومة الأردنية للحركة بتهريب الأسلحة إلى الأردن، للقيام بعمليات عسكرية ضد أهداف أردنية. ولكن الموقف العربي بشكل عام حافظ على سلوكه الحذر في التعامل مع حركة حماس وحكومتها، دون أخذ أي خطوة جدية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، على الرغم من قرار وزراء الخارجية العرب في آذار/ مارس 2007، القاضي برفع الحصار عن الحكومة الفلسطينية⁹⁸.

على الصعيد الدولي:

تبنى المجتمع الدولي الشروط الإسرائيلية التي فرضها على حكومة حماس للتعامل معها، فقد أطلقت الرباعية الدولية (أمريكا، روسيا، مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي) تهديداتها في أول اجتماع لها بعد فوز حركة حماس بعدة أيامٍ للالتزام بالشروط المطروحة عليها، والتي تمثلت بالتالي:

1. أن تعترف حماس بحق "إسرائيل" في الوجود.
 2. نبذ العنف والإرهاب، والتخلي عن سلاحها.
 3. الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة و"إسرائيل".
- أي إما أن تطبق هذه الشروط أو أن توقف الرباعية الدولية المساعدات التي تشكل

⁹⁶ المصدر نفسه.

⁹⁷ جريدة الوفد، القاهرة، 2006/4/11.

⁹⁸ وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2007/3/5، انظر:

<http://www.petra.gov.jo/nepras/2007/Mar/04/169.htm>

عصب الاقتصاد الفلسطيني⁹⁹. وعلى الرغم من التباين في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه بعض الممارسات الإسرائيلية، إلا أنهم اتفقوا على محاصرة الحكومة الفلسطينية اقتصادياً وسياسياً؛ فخضعت روسيا لقرار وقف المساعدات، كما فعل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى وقف الاتصال الدبلوماسي الرسمي من قبل دول الاتحاد الأوروبي مع الحكومة الفلسطينية. كانت موافقة حماس على هذه الشروط، تعني إلغاءً لحماس، وإنهاءً لمشروعها وبرنامجه السياسي والجهادي، وهو ما لم يكن متوقعاً منها على الإطلاق أن تفعله. غير أن الإدارة الأمريكية كانت معنية أساساً بإفشال الحكومة التي تقودها حماس وإسقاطها، ولذلك عملت على وضع العقبات أمام حركة حماس؛ فوضعت الخطط والبرامج العملية، وموّلت جهات فلسطينية بالمال ودعمتهم بالسلاح للانقلاب على الحكومة¹⁰⁰. كما قامت الإدارة الأمريكية بتشريع قانون يحظر على المؤسسات والهيئات الأمريكية تقديم مساعدات اقتصادية مباشرة للحكومة الفلسطينية، ومنع تقديم الأموال للمنظمات والهيئات الخاصة التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية¹⁰¹. كما مارست الإدارة الأمريكية ضغوطها على البنوك الفلسطينية لوقف تعاملها مع حكومة حماس، إضافة إلى ضغطها على البنك الدولي والدول العربية والإسلامية لوقف مساعداتهم للسلطة الفلسطينية، وهي ممارسة هدفت إلى خنق حكومة حماس مالياً.

ثانياً: محاولات حركة حماس لفك الحصار:

بدأت حركة حماس عملها لمواجهة الحصار الذي بدأت بذوره تظهر بعد فوزها، فأطلقت حماس حملة دبلوماسية لشرح رؤيتها السياسية، وللحصول على الدعم الاقتصادي، فقد استلمت حركة حماس خزينة تعاني من مديونية مرتفعة بلغت نحو مليار و883 مليون دولار¹⁰². وفي هذا المقال سنتناول بعض التحركات على الصعيدين

⁹⁹ الحياة، 2006/9/11.

¹⁰⁰ جريدة النهار، بيروت، 2007/7/17.

¹⁰¹ جريدة عكاظ، الرياض، 2006/5/24.

¹⁰² المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/13، انظر:

<http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006-1/13-9-06-2.htm>

الدبلوماسية والاقتصادي، التي قامت بهما حركة حماس لفكّ الحصار السياسي والاقتصادي، مع التركيز على محطات رئيسية في تحركاتها.

أ. على الصعيد السياسي:

استطاعت حركة حماس، بفوزها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، أن تكسر الاحتكار السياسي من قِبَل حركة فتح، وهو ما فرض شراكتها على حركة فتح التي تقود الرئاسة الفلسطينية و م.ت.ف؛ فواجهت قرارات الرئيس الفلسطيني بسحب بعض الصلاحيات السياسية منها في الشؤون الخارجية، باستثمار علاقاتها الجيدة مع بعض دول المنطقة، كسورية، وإيران، والسودان، وقطر وغيرها من الدول العربية الإسلامية، مما ساعدها في كسر عزلتها السياسية، كما استفادت حماس من شعبيتها الكبيرة والاحترام الذي تحظى به لدى الشعوب العربية والإسلامية؛ فقام وفد من الحركة برئاسة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، بجولة شملت عدة دول، في محاولة للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة التي تقودها حماس.

بدأ الوفد زيارته من حيث تُقيم قياداته في سورية، التي رأت في فوز حماس تخفيفاً للضغوط التي تعرضت لها طوال الفترة الماضية، إذ أصبحت سورية تحتضن السلطة المنتخبة وليس السلطة المعارضة، ولم يخف الرئيس السوري بشار الأسد دعمه لحكومة حماس¹⁰³.

وزار وفد حماس مصر، وتمثلت أهمية زيارته بلقاء أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، وهذا ما عدّه وزير الخارجية محمود الزهار بمثابة الحصول على الاعتراف العربي والدولي من بوابة الأمانة العامة للجامعة العربية¹⁰⁴. واستكمل الوفد زيارته إلى كل من قطر، والسودان، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وليبيا، وعمان. أما على الصعيد الإسلامي فقد زار الوفد تركيا بشكل مفاجئ، والتقى بالعديد من المسؤولين السياسيين والحزبيين، وعلى رأسهم وزير الخارجية عبد الله غول، لكنه لم يلتق رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان، الذي اعتذر عن اللقاء بعد أن كان قد تمّ ترتيب له¹⁰⁵.

¹⁰³ الدستور، 2006/1/20.

¹⁰⁴ الحياة، 2006/2/8.

¹⁰⁵ الشرق الأوسط، 2006/2/17.



كما قام وفد حماس بزيارة الجمهورية الإيرانية في 2006/2/19، والتقى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي والرئيس أحمدني نجاد وغيرهم من المسؤولين الإيرانيين، وتلقّت حماس وعداً إيرانياً بتقديم 250 مليون دولار لتعويض وقف المساعدات الأمريكية - الأوروبية¹⁰⁶.

استطاعت حركة حماس أن تلعب جزءاً على التناقض الدولي؛ فخرقت جدار الحصار السياسي الدولي عليها (ولو بشكل مؤقت)، من خلال قيام وفد حماس في 2006/3/3 بزيارة لمدة ثلاثة أيام لروسيا بدعوة من الرئيس بوتين¹⁰⁷، حيث أجرى الوفد سلسلة لقاءات مع وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، ونائبه ألكسندر سلطانوف، وعدد من البرلمانين الروس، إضافة إلى رئيس مجلس الفتوى، وبطيريك عموم روسيا ألكسي الثاني. أما الاختراق الثاني للحصار الدولي جاء من قبل الصين، فقد شارك الزهار في منتدى التعاون الصيني العربي بدعوة من الصين نفسها¹⁰⁸. كانت قدرة حماس على إحداث اختراق في الحصار الدولي محدودة جداً؛ بسبب النفوذ الهائل للولايات المتحدة و"إسرائيل"، وبسبب الضعف العربي والإسلامي، فضلاً عن أن الخط السياسي الذي تتبناه لا يتوافق مع التوجهات العامة خصوصاً تجاه التسوية عربياً ودولياً.

ومن جهة أخرى، سعت حماس لتوحيد الجبهة الداخلية الفلسطينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. واتسمت معظم فترة حكمها باتصالات ومفاوضات مستمرة مع حركة فتح؛ للوصول إلى تفاهات مشتركة تسهم في ترتيب البيت الفلسطيني وتمكينه من مواجهة الحصار وكسره. فكان الاتفاق على وثيقة الأسرى المعدلة، واتفاق مكة... غير أن ذلك لم يوقف التآمر المستمر على إسقاط الحكومة.

ب. على الصعيد الاقتصادي:

عملت حركة حماس منذ اليوم الأول لنجاحها في الانتخابات التشريعية إلى إيجاد بدائل عن المساعدات الأمريكية والأوروبية، باللجوء إلى العالم العربي والإسلامي في سبيل سدّ هذه الثغرة، وبالفعل استطاعت حركة حماس أن تحشد عدداً كبيراً من

¹⁰⁶ الحياة، 2006/2/28.

¹⁰⁷ جريدة الرأي، عمان، 2006/2/10.

¹⁰⁸ جريدة الخليج، الإمارات، 2006/6/1.

المؤيدين لها في العالم العربي على المستويين الشعبي والرسمي. كما قامت الحكومة العاشرة بإجراءات اقتصادية لمواجهة الحصار، فعمدت إلى تخفيض النفقات العامة، وإلى تغيير بعض العقود الموقعة مع شركات إسرائيلية، والتي كانت مجحفة بحق الفلسطينيين¹⁰⁹.

1. الدعم الشعبي:

استفادت حركة حماس من علاقتها الوطيدة مع حركة الإخوان المسلمين والأحزاب المنبثقة عنها في الدول العربية والإسلامية، والمؤسسات الإسلامية المتعاطفة والعاملة في الدول الأوروبية، وسنتطرق هنا إلى بعض نماذج التحركات الشعبية الداعمة للحكومة الفلسطينية، بقيادة حماس. انطلقت الحملات الشعبية في المساجد والاحتفالات في سبيل جمع أكبر قدر من المال لمساعدة حكومة حماس؛ ففي اليمن تم فتح حساب خاص لجمع الأموال¹¹⁰، أما في العاصمة البريطانية لندن فقد نظم مركز العودة بالتعاون مع جمعية الجالية الفلسطينية في بريطانيا، والمنتدى الفلسطيني والنادي العربي، ندوة تم خلالها إطلاق حملة لجمع الأموال في سبيل دعم الشعب الفلسطيني، وتم تقديم عدة اقتراحات من بينها إنشاء شركة تعمل على جمع الأموال من فلسطينيي الشتات¹¹¹. كما أطلق ائتلاف الخير حملة المائة يوم ويوم الثانية لجمع أموال للشعب الفلسطيني¹¹². كما قررت خمس هيئات مالية عربية، خلال اجتماع في الرباط، تخصيص عشرة بالمائة من عائداتها الصافية لعام 2005 للفلسطينيين، ويصل مجموع عائداتها إلى نحو 50 مليون دولار¹¹³. وأعلن اتحاد الطلاب السودانيين عن تدشين حملة لجمع دولار من كل طالب لدعم حماس، بعد التهديدات الغربية بقطع المساعدات عنها. أما اتحاد الشباب السوداني فقد أعلن عن تبرعه بـ 200 ألف دولار دعماً لحماس، ودعا إلى التخلي عن أي دعم غربي¹¹⁴.

¹⁰⁹ الدستور، 2006/10/5.

¹¹⁰ موقع نيوز يمن، 2006/3/21، انظر:

<http://www.news-yemen.net/show—details.asp?sub—no=1—2006—03—21—8162>

¹¹¹ القدس العربي، 2006/3/23.

¹¹² جريدة أخبار الخليج، البحرين، 2006/4/11.

¹¹³ الخليج، 2006/4/20.

¹¹⁴ موقع إسلام أون لاين، 2006/2/14، انظر:

<http://www.islam-online.net/Arabic/news/2006-02/14/article07.shtml>



لم تتوان الشعوب العربية عن مساعدة الشعب الفلسطيني للخروج من أزمته، فقد أقرت الجمعية العمومية للجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بالإجماع، اقتراحاً بتشكيل لجنة وطنية برئاسة أو عضوية لجنة الإمارات، وتضم في عضويتها عدداً من مؤسسات المجتمع المدني أو أي جهات أخرى لجمع التبرعات لدعم الحكومة والشعب الفلسطيني؛ ليتجاوز الحصار المفروض عليه عالمياً¹¹⁵. أما جماعة الإخوان المسلمين في الأردن فقد نظمت ملتقى وطنياً لمساندة الشعب الفلسطيني، وجمعت فيه نحو 1.5 مليون دينار أردني¹¹⁶.

ظهر التأييد الشعبي للحكومة الجديدة باندفاع الشارع العربي في جمع الأموال من أجل إخراجها من الأزمة، ففي مصر تم جمع التبرعات، حتى إن العديد من النساء تبرعن بحليهن الذهبية، كما أطلق اتحاد الأطباء العرب حملة تحت شعار "فلسطين... أبداً لن تجوع" وهدفت الحملة إلى جمع مليار يورو خلال عام¹¹⁷. وكذلك كان الأمر في سورية واليمن ودول الخليج العربي والجاليات العربية والإسلامية في أوروبا. وشارك العديد من الجمعيات والقوى اللبنانية في جمع التبرعات للشعب الفلسطيني، كما أطلقت الجماعة الإسلامية في لبنان "حملة إغاثة الشعب الفلسطيني"¹¹⁸. وكذلك أطلق حزب الله حملة باسم "عشرة الفجر"¹¹⁹.

2. الدعم الرسمي:

عملت الحكومة الفلسطينية على جمع التبرعات وحشد التأييد السياسي للشعب الفلسطيني من مختلف الدول، فقد قام وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور محمود الزهار بزيارة العديد من الدول في سبيل حشد التأييد السياسي، بالإضافة إلى جمع أكبر قدر من التبرعات للاستعاضة عن التبرعات الأوروبية والأمريكية التي انقطعت بعد فوز حماس.

استطاعت الحكومة انتزاع وعود من بعض الدول العربية بتسديد ما تم الاتفاق

¹¹⁵ الخليج، 2006/4/21.

¹¹⁶ الدستور، 2006/4/25.

¹¹⁷ إسلام أون لاين، 2005/5/6، انظر:

<http://www-islam-online.net/Arabic/news/2006-05/06/article04.shtml>

¹¹⁸ السفير، 2006/5/17.

¹¹⁹ السفير، 2006/6/29.

عليه في القمة العربية في الخرطوم، بالإضافة إلى الحصول على بعض المساعدات الأخرى، فالجمهورية الإيرانية قدّمت مساعدة مالية للحكومة الجديدة بقيمة 100 مليون دولار¹²⁰. وفي أثناء زيارة الزهار للسعودية أكّدت الملكة على أنها ملتزمة بما تمّ الاتفاق عليه في قمة الخرطوم، وأن الملكة ستدفع ما عليها من حصص في المساعدات العربية، أي 92.4 مليون دولار¹²¹. كما تعهدت ليبيا بمساعدة الحكومة الفلسطينية¹²². وبالعودة إلى أرقام وزارة التخطيط الفلسطينية، فقد بلغ مجموع المساعدات المقدمة للحكومة خلال العام 2006 حوالي 719 مليون دولار، قدّمت الدول العربية منها حوالي 260 مليون دولار أي ما نسبته 36% تقريباً من إجمالي المساعدات¹²³.

ومع ذلك لم ترقّ المساعدات العربية الرسمية إلى المستوى المطلوب؛ فالكارثة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني أكبر بكثير مما قدّمه النظام العربي الرسمي. وعلى الرغم من محاولات حماس الحثيثة في سبيل سدّ رمق الشعب الفلسطيني، عن طريق إدخال مساعدات مالية عبر المعابر، وتقليص نفقات الوزراء والنواب وغيرها من الإجراءات، إلا أنها واجهت عقبات أكثر تعقيداً مما كانت تظن، فعلى الرغم من قرار وزراء الخارجية العرب في 2007/3/4؛ القاضي برفع الحصار عن حكومة الوحدة، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، واستمر الحصار الاقتصادي على الحكومة الفلسطينية.

ثالثاً: تقييم عام:

قد يؤخذ على حركة حماس أنها تعاملت مع مسألة الحصار بشيء من الارتباك، الذي ظهر عليها منذ اللحظة الأولى التي تلت فوزها في الانتخابات التشريعية، حيث لم تكن تتوقع فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وبالتالي لم يكن لديها سيناريوهات مدروسة وفق رؤية استراتيجية لمواجهة التحديات التي ظهرت قبل الانتخابات التشريعية. فقد كان متوقعاً من الكيان الإسرائيلي، والإدارة الأمريكية،

¹²⁰ جريدة الشرق، قطر، 2006/4/17.

¹²¹ السفير، 2006/4/19.

¹²² جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 2006/5/1.

¹²³ محسن صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 308.

والدول الأوروبية أن تحاصر حماس وحكومتها، ولكن ما لم تكن تتوقعه حماس أن تشارك جهات فلسطينية وعربية في هذا الحصار، حيث عوّلت حماس على التعاون العربي والإسلامي لكسر الحصار، دون الأخذ بين الاعتبار الضغوط الأمريكية على الدول العربية والإسلامية لمنع التعاون معها.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كان من الممكن لأي حركة أو حكومة أن تحقق أكثر مما حققته حركة حماس طوال 16 شهراً، في حكومة منزوعة الصلاحيات، ومرفوضة على المستوى الرسمي العربي، وفي بيئة متوترة أمنياً، ومحاصرة بل محاربة من دولٍ عظمى؟.

لقد حُملت حركة حماس فوق ما تحتمل، فمسؤولية رفع الحصار كان ينبغي أن تكون مسؤولية فلسطينية مشتركة، ولكن تخلي الرئاسة الفلسطينية عن مسؤوليتها في دعم الحكومة المنتخبة، بل والعمل على إعاقتها، أعطى المبرر للأعداء ليلعبوا على وتر الخلافات الفلسطينية الداخلية، ويزيدوا من الحصار بالتعاون مع المجتمع الدولي بشكل مباشر.

نجحت حماس في اختراق هذا الحصار في بعض الأماكن، مما مكنها من الاستمرار لمدة 16 شهراً على رأس حكومتين فلسطينيتين. لقد كانت حماس محكومة برغبة ألا تسقط حكومتها نتيجة الحصار، وألا يكسر الأعداء إرادة الشعب الفلسطيني، وكانت ترغب أن تختار هي بنفسها شكل خروجها من الحكومة ووقته، كما كانت تخشى أن يكون خروجها من الحكم ونجاح الحصار مرحلة أولى في ضربها وسحقها والإجهاد على برنامج المقاومة.

أصبح على حماس أن تجيب على أسئلة صعبة، فالإلى أي مدى تتحمل هي مسؤولية الحصار والمعاناة التي عاشها الشعب الفلسطيني، وإلى أي مدى تستطيع حماس أن تستمر في عمل حكومي في أجواء احتلال وبيئة معادية. وهل ثمن بقائها في الحكم هو أهون من ثمن خروجها؟ وإذا ما قررت حماس العودة لبرنامج المقاومة هل ستعرض هي لمحاولات السحق والتهميش، وتستمر معاناة الفلسطينيين، وهل سيكون هناك ثمن سياسي باهظ نتيجة أية تنازلات يمكن أن يقدمها الرئيس عباس والفريق المؤيد لأوسلو؟.

كانت رغبة حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية ممارسة عمل سياسي نظيف، إلا أن التقاطعات الداخلية والإقليمية والدولية حالت دون ذلك. فحركة فتح تطمح إلى استعادة السلطة من حماس، كما أن المحيط العربي، المتخوف من

صعود الحركات الإسلامية، كان يرغب بفشل التجربة الإسلامية في الحكم. أما أمريكا والدول الأوروبية فتبنت سياسة الحصار والمقاطعة.

وقد يختلف خصوم حماس وأعداؤها في الأهداف والوسائل، ولكنهم اتفقوا ولو بشكل ضمني على إسقاط الحكومة التي تقودها حماس بشتى الوسائل، سياسية كانت، أم عسكرية، أم اقتصادية. وعلى الرغم من مناورة حركة حماس، وبذلها مجهوداً كبيراً لفك الحصار، ولو على حساب شعبيتها، إلا أن الضغوط التي تعرضت لها الحركة كانت أقوى، وهو ما عكس حقيقة اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الأمريكية - الأوروبية، مما يعني الارتهان للإرادة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية، ولأصحاب المشاريع التأميرية، ولذلك فإن عملية التحرير من القيود الاقتصادية التي فرضتها اتفاقيات أوسلو وما لحقها، والعودة إلى البيت العربي والإسلامي الرسمي والشعبي، يجب أن يكون أولوية العمل الوطني.

إذا كان لا بدّ من خروج حماس من الحكومة لتخفيف الحصار عن الشعب الفلسطيني، فلا بدّ أن يتمّ ذلك بناءً على توافق وطني تتعهد فيه فتح، تحديداً، وأية قوى تمارس السلطة باحترام التعددية السياسية، وعدم التعرض لحماس أو برنامج المقاومة، وتفعيل م.ت.ف. إن المطلوب اليوم هو إعادة ترتيب البيت الفلسطيني ومؤسساته الاقتصادية، والأمنية، ووضع برنامج وطني فلسطيني وفق القياسات الفلسطينية، وليس وفق القياسات الأمريكية والإسرائيلية. برنامج يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني ويعيد القضية الفلسطينية إلى هدفها الأساسي، وهو التخلص من الاحتلال وليس مجرد الاهتمام في كيفية إدارة الوضع تحت الاحتلال، وهنا لا بدّ أن تتحمل كافة الفصائل الفلسطينية مسؤولياتها الوطنية تجاه الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية.